تعميم مالي رقم (2) لسنة 2019 م

بشأن إعداد مشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة

المالية 2020

ضمن الخطة المالية متوسطة المدى المعتمدة عن السنوات

(2019-2020-2021)

في إطار تحقيق رؤية عجمان 2021، وتنفيذاً لأحكام النظام المالي الموحد لحكومة عجمان، وإستناداً للخطة المالية متوسطة المدى المعتمدة عن السنوات (2019-2020-2021)، وحرصا منا على الاستدامة المالية بحكومة عجمان وتحقيق أفضل النتائج في تنفيذ الخطة المالية للحكومة، وانطلاقا من مسئوليتنا في الاشراف على تنفيذ السياسات والخطط المالية للحكومة، وتأكيدا على الدور الفاعل لكافة الجهات الحكومية في تنفيذ تلك السياسات، والتي سوف تستند على تنفيذ المحاور التالية:

1. الالتزام بمبادئ وأبعاد الرؤية الاستراتيجية لحكومة عجمان 2021.
2. تنمية الايرادات ودعم الخطوات العملية والتنظيمية اللازمة لرفع كفاءة تحصيل الايرادات المستحقة للجهات الحكومية.
3. ترشيد النفقات وتعظيم أوجه الاستفادة من الموارد المتاحة.

وحرصا منا على صدور الموازنة العامة السنوية لحكومة عجمان للعام 2020 في الموعد المحدد، فإننا نوجه بالآتي:

أولاً: نطاق التعميم:

يسرى هذا التعميم على جميع الدوائر والمؤسسات والإدارات التابعة لحكومة عجمان والتي تدرج موازناتها ضمن الموازنة العامة السنوية لحكومة عجمان.

ثانياً: التعليمات والقواعد العامة:

على كافة الجهات الحكومية التي يسري في شأنها هذا التعميم التقيد بما يلي:

1. اعداد مشروع موازنة السنة المالية 2020م وفق الخطة المالية متوسطة المدى المعتمدة للسنوات (2019-2020-2021) .
2. تقتصر التعديلات على الخطة المالية لعامي 2020 - 2021 وفقاً للمستجدات الضرورية التي طرأت على الخطط الاستراتيجية المعتمدة للدوائر وبعد أخذ الموافقات المسبقة من جهة الاختصاص قبل تقديم مشروع الموازنة السنوية للسنة المالية 2020م ووفق المواعيد والنماذج المعتمدة.
3. في حال عدم انجاز بعض المبادرات المعتمدة بموازنة سنة 2019 م يجب على الدائرة الحكومية ادراجها كمبادرات استكمال ضمن مشروع موازنة السنة المالية 2020م واعادة ترتيب أولويات البرامج في حدود المخصصات المالية المعتمدة لها بالخطة المالية لسنة 2020 م .
4. تضمين مشاريع موازناتها التصنيف الوظيفي للنفقات بحيث يتضمن هذا التصنيف إعادة توزيع لكافة النفقات وفقاً لوظائف الحكومة والتصنيف الاستراتيجي ووفقاً للأهداف الاستراتيجية التي تسعى الحكومة لتحقيقها والتصنيف الاقتصادي.
5. موائمة وربط المبادرات والأهداف الاستراتيجية للدائرة بالخطة الاستراتيجية للحكومة.
6. تزويد دائرة المالية ببيان أي مصادر إيرادات جديدة تم استحداثها بالدائرة الحكومية وقيمها.
7. ترشيد النفقات الخاصة بالدورات التدريبية والاعتماد على البرامج التدريبية التي تقدمها الجهات المركزية.

ثالثا: أسس وقواعد الاعداد

*** الايرادات**

بناء على الإطار العام للسياسة الخاصة بتعزيز وتنمية الايرادات العامة فانه من الضروري عند اعادة تقدير الايرادات للسنة المالية 2020 مراعاة تنفيذ ما يلي:

1. تقديم تفصيل كامل لتوقعات الإيرادات مع شرح أسباب ارتفاع او انخفاض أي بند من بنود الإيرادات، مع تقديم دراسة بشأن الإعفاءات المتوقعة خلال العام إن وجدت).
2. لا يجوز لأي جهة حكومية تخصيص إيراد معين لتغطية مصروف بعينه كما لا يجوز لأي جهة حكومية إجراء مقاصة بين النفقات المصروفة والإيرادات المحصلة من قبلها. كما يتعين على الجهات الحكومية القيام بمراجعة شاملة لأنشطتها من أجل تطوير وتوسيع تطبيق قاعدة استرداد الكلفة كلما كان ذلك ممكنا.
3. ارفاق قائمة بمبالغ الايرادات المستحقة للجهات الحكومية عن سنوات سابقة موضحا فيها التواريخ المتوقعة لتحصيل تلك المبالغ.
4. تكون تقديرات الإيرادات الحكومية لمشروع الموازنة في ضوء ما تحقق خلال السنة المالية 2019، ويجوز تخفيض أو زيادة تلك التقديرات في حال تحقق كل أو أحد الشروط التالية:

   أ- استحداث أو تعديل أو إلغاء رسوم أو غرامات تم العمل بها في السنة المالية 2019 أو سيتم العمل بها خلال السنة القادمة.

   ب- تطوير واستحداث خدمات نوعية يقابلها رسوم حكومية مقترحة.

   ت- التغير في الإيرادات الحكومية المتاحة من المشاريع والاستثمارات ذات الطبيعة التجارية.

   ث- التغير في الاوضاع الاقتصادية واحتمالية تأثيرها على الخدمات الحكومي

*** النفقات**

يجب على الجهة الحكومية الالتزام بإجمالي النفقات المعتمدة بالخطة المالية متوسطة المدى عن السنوات (2019-2020-2021) لسنة 2020 مع مراعاة التقيد بالتعليمات التالية:

1. اعادة تقدير تكاليف ونسب إنجاز كافة البرامج " المعتمدة للسنة المالية الجارية بشكل دقيق واعادة ترتيب أولويات الدائرة لتنفيذ تلك البرامج بحدود الإنفاق الاجمالي المعتمد بالخطة المالية.
2. مراعاة الأثر المالي للمبادرات للسنة المالية 2021م وإجمالي الانفاق المعتمد بالخطة المالية.
3. رصد التدفقات النقدية للبرامج التي تم انجازها خلال السنوات السابقة ولم يتم صرف المبالغ المستحقة وادخالها على نظام التخطيط والتحليل المالي الذكي، مع التأكيد على ضرورة إثبات استحقاق تلك المبالغ خلال عام 2019 م على نظام موارد الالكتروني، وعليه يجب إدراج أية مخصصات مالية ضمن مشروع موازنة الدائرة الحكومية لأي عقود أو أوامر شراء تم إصدارها خلال عام 2019م ومتوقع استلامها أو تنفيذها خلال اعوام لاحقة.
4. عدم القيام بأي إجراء يترتب عليه عبء مالي اضافي الا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من دائرة المالية.

و يجوز للجهة الحكومية تخفيض المخصصات المالية للنفقات التشغيلية والرواتب المعتمد بالخطة المالية (2019-2020-2021) واستخدام تلك المخصصات في تنفيذ مبادراتها.

رابعا: اعداد وتقديم بيانات مشروع الموازنة

تكون لجنة اعداد مشروع الموازنة المشكلة بقرار من المدير العام بكل جهة حكومية هي المسؤولة عن إعداد مشروع الموازنة في ضوء الخطة المالية المعتمدة وعرضها على رئيس الجهة الحكومية المعنية بعد موافقة

مديرها العام، بحيث يبدأ عمل اللجنة في استيفاء البيانات والنماذج المطلوبة فور تشكيلها وعلى جميع الجهات الحكومية تقديم مشاريع موازناتها الى دائرة المالية مستوفاة كافة البيانات وأسس التقدير الواردة بهذا التعميم مع مراعاة التقيد بإدخال بيانات مشروع موازنتها على نظام التخطيط والتحليل المالي الذكي وفقا لما يلي:

*** البيانات التنظيمية:**

1. نسخة عن قرار تشكيل لجنة اعداد مشروع الموازنة في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 5 مايو 2019 م.
2. نسخة عن الخطة الاستراتيجية المعتمدة أو تحت الاعتماد في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 5 مايو 2019 م .
3. نسخة عن الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهة الحكومية في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 5 مايو 2019 م .

*** موازنة المبادرات**

1. تلتزم الجهة الحكومية بتقديم دراسة حالة وفق النموذج المرفق لكافة المبادرات المعتمدة للجهة الحكومية، أما المبادرات ذات العائد الاستثماري فيجب تقديم دراسة جدوى اقتصادية لها وذلك في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 5 مايو 2019 م، مع مراعاة التالي:

   أ- التنسيق والرد على متطلبات حكومة عجمان الرقمية فيما يتعلق بالمبادرات التقنية، وعلى حكومة عجمان الرقمية التنسيق مع الجهة الحكومية المعنية ومتابعتها بشأن المبادرات التي تخصها ، وإدخال توصياتها النهائية في نظام التخطيط والتحليل المالي الذكي في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 2 يونيو 2019 م.

   ب- التنسيق والرد على متطلبات الأمانة العامة للمجلس التنفيذي فيما يتعلق بموائمة وربط المبادرات والأهداف الاستراتيجية للدائرة بالخطة الاستراتيجية للحكومة، وعلى الأمانة العامة للمجلس التنفيذي التنسيق مع الجهة الحكومية المعنية ومتابعتها بشأنها وإدخال توصياتها النهائية في نظام التخطيط والتحليل المالي الذكي في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 9 يونيو 2019 م.

2. تلتزم الجهة الحكومية بإدخال وتوزيع بيانات موازنة المبادرات على نظام التخطيط والتحليل المالي الذكي فى موعد غايته أقصاه يوم الأحد الموافق 16 يونيو 2019م.

*** موازنة العمليات التشغيلية**

توزيع تكاليف العمليات التشغيلية وفق الخطة المالية المعتمدة (2021,2020,2019) مع ارفاق نسخ عن كافة العقود وذلك في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 19 مايو 2019م مع ادراج كافة البيانات التوضيحية ومبررات أي تغيير بنظام التخطيط والتحليل المالي الذكي.

*** موازنة الموارد البشرية**

ادخال بيانات موازنة الموارد البشرية في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 16 يونيو 2019م مع مراعاة الأثر المالي لأي تعديلات قيد الاعتماد بالتنسيق والرد على متطلبات الموارد البشرية المركزية، وعلى الموارد البشرية المركزية التنسيق مع الجهة الحكومية المعنية ومتابعتها بشأنها ودراسة متطلباتها وادخال توصياتها النهائية في نظام التخطيط والتحليل المالي الذكي في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 14 يوليو 2019م.

*** موازنة الايرادات**

ادخال بيانات البرنامج الرئيسي الخاص بالموارد المالية الحكومية (برنامج الإيرادات)، وذلك في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 14 يوليو 2019م .

*** الموازنة النقدية**

ادخال وتوزيع تقديرات الموازنة النقدية في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 29 سبتمبر 2019م .

خامسا: اجراءات عرض واعتماد مشروع الموازنة

1. تقوم دائرة المالية بعرض مشروع الموازنة العامة للحكومة للسنة المالية 2020 علينا في موعد غايته أقصاه يوم الاحد الموافق 8 سبتمبر 2019م.
2. بعد موافقتنا على مشروع الموازنة العامة للحكومة للسنة المالية 2020 يتم عرض مشروع الموازنة مع التقارير المصاحبة له (إن وجدت) على رئيس المجلس التنفيذي ليقرر ما يراه مناسباً في شأنها.
3. بعد اعتماد رئيس المجلس التنفيذي لمشروع الموازنة يتم عرضه على صاحب السمو حاكم إمارة عجمان لاعتماده بمرسوم يصدره سموه.

سادسا: أحكام عامة

1. في حال عدم قيام أي جهة حكومية بتقديم بيانات مشروع موازناتها ضمن المواعيد المحددة بهذا التعميم، تتولى دائرة المالية إعداد مشروع موازنة الجهة الحكومية المعنية وفق الخطة المالية المعتمدة والتعديلات التي تمت خلال عام 2019، ولا يجوز للجهة الحكومية المعنية الاعتراض على الموازنة التي تعدها دائرة المالية.
2. في حال تأخر اعتماد مشروع الموازنة قبل بدء السنة المالية 2020 تصدر دائرة المالية تعميماً للدوائر الحكومية المعنية بالتعليمات واجبة الإتباع في هذا الشأن والتي تنظم الصرف لمدة مؤقتة، وتحديد الأولوية في الصرف شهرياً، استناداً للأحكام الواردة في النظام المالي الموحد.
3. تختص دائرة المالية بتفسير بنود هذا التعميم وتوضيح أي لبس أو غموض فيه والرد على أي استفسارات ترد من أي جهة حكومية بشأن إعداد مشروع موازنتها، وتقديم كافة الايضاحات اللازمة لتحقيق التطبيق السليم والكامل لهذا التعميم.
4. تتولى دائرة المالية نشر هذا التعميم إلى كافة الجهات المعنية لتنفيذ ما ورد به من أحكام ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

أحمد بن حميد النعيمي

ممثل الحاكم للشؤون الإدارية

والمالية

صدر بتاريخ: 21 / 04 /2019 م

المرفقات:

- الجدول الزمنى بشأن اجراءات اعداد مشروع الموازنة السنوية لحكومة عجمان للسنة المالية 2020